الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/89

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١": تنفيذ الأهداف والإجراءات الاستراتيجية المتخذة في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدَّم من المجلس الوطني للمرأة في بريطانيا العظمى وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

130114 090114 13-60216X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يرحِّب المجلس الوطني للمرأة في بريطانيا العظمى بالتقدُّم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية الراهنة للألفية، ولكنه يحثّ على تجديد الطاقة المؤدّية إلى مزيد من الإنجازات من جانب جميع الأطراف المعنية قبل حلول الموعد المقرّر في عام ٢٠١٥، باعتبار أن هذا أمر حيوي من أجل مواصلة التقدُّم في الحاضر والمستقبل على مدار السنوات المقبلة. وقد أنجز المجلس الوطني للمرأة في بريطانيا العظمى دراسة بشأن أثر الأهداف الإنمائية للألفية على النساء والفتيات، وتم ذلك في مؤتمره السنوي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وحدّد في هذا الصدد أربعة مجالات أساسية ما زالت محل اهتمام خاص: المساواة بين الجنسين، والفقر، والتعليم والصحة. وهذه المجالات الأربعة مترابطة بصورة وثيقة، كما أن الإجراءات المتخذة في الحاضر والمستقبل، والموجّهة نحو هذه الجوانب من الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن أن تكفل قوة الدفع الضرورية لإضفاء تحسينات حقيقية في هذا الصدد وبما يؤدي إلى إفادة المجتمع.

وتُعدّ المساواة بين الجنسين عنصراً ضرورياً لضمان نجاح الأهداف الإنمائية للألفية في الحاضر والمستقبل. ويحثّ المجلس الوطني للمرأة في بريطانيا العظمى على ضرورة تخصيص نسبة من المعونات والموارد من أجل إضفاء تحسينات في جميع البلدان، وبالتحديد من أجل تنفيذ التدابير التي من شأنها تعزيز المساواة بين الجنسين في ميادين التعليم والفقر والصحة والأعمال والتجارة. أما البلد الذي يفشل في إدراك المنافع الاقتصادية، الناجمة عن شمول المرأة والفتاة في البرامج التعليمية وفي قوة العمل باعتبارهما من الشركاء المتساوين، فهو إنما يخاطر بتجاهل نصف قوة العمل المتاحة على صعيده، بل وإعاقة التنمية الاقتصادية في المستقبل. كما أن التدابير الرامية إلى تحجيم وإنهاء الممارسات التمييزية ضد النساء والفتيات، بما في ذلك استبعادهن من التعليم، فضلاً عن ممارسة العنف الموجّه ضد المرأة والفتاة، إضافة إلى الممارسات التقليدية الضارة ومن ذلك مثلاً الختان لا بد وأن تتعامل معها جميع البرامج الموجّهة نحو التنمية.

ويمثل التعليم عاملاً رئيسياً آخر نحو ضمان إحراز المزيد من التقدُّم لصالح المجتمع. ويحثّ المجلس الوطني للمرأة في بريطانيا العظمى على مواصلة التقدّم من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم الثانوي ومن ثم إلى التعليم الثالثي مع استيعاب النساء والفتيات بصورة كاملة في هذا المضمار. وهذا ينطبق أيضاً على مشاركتهن في مجال العلم والتكنولوجيا؛ فالمرأة يمكن أن تصبح من العوامل الأساسية المحرّكة للتعليم في المواقع المحلية التي تقيم فيها بما يؤدي إلى تشجيع الفتيات على الالتحاق بالمدارس وإن كانت هذه الأمور

بحاجة إلى دعم كامل من جانب القادة المحليين. وبالإضافة إلى ذلك فإن التزويد بالمياه العذبة وتوفير المرافق الصحية أمور ترتبط بصورة وثيقة بتعليم الفتيات. وفيما لا تزال النساء والفتيات يشكّلن العناصر الرئيسية التي تقوم بتزويد مجتمعاتهن بالمياه، فضلاً عن ما يُثقل كواهلهن يومياً من أعباء فادحة، فيما يمكن لنقص مرافق المراحيض أن يؤثّر في قدرتهن على الالتحاق بالمدرسة وحينئذ ينبغي توجيه المعونات وغيرها من الموارد نحو التعامل مع هذه المشكلة.

وثمة ارتباط وثيق بين الفقر والصحة وبين إتاحة المياه النظيفة والمرافق الصحية الملائمة، حيث أن الافتقار إلى هذه الأمور يمكن أن يؤدّي إلى تفشّي الأمراض والعِلل والإسهام في زيادة معدلات الوفيات بين صفوف الرُضّع والأطفال، فضلاً عن إبقاء المجتمعات عند مستوى أقرب إلى معاناة الجوع ومكابدة الحرمان ومما يؤثّر كذلك على ما يتاح من إمكانيات التحاق البنات بالمدرسة.

وقد جاء القرار الذي اتخذه قادة العالم مؤخراً بزيادة الإجراءات المتخذة لمكافحة الفقر المدقع والجوع والمرض لتعكس الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات العاجلة في هذه المجالات التي كانت أقل ما أفاد من التقدُّم المحرز من أجل الأهداف الإنمائية للألفية حتى الآن.

وفي مجال الصحة ما زالت الأولويات تتمثّل في الحدّ من وفيات الأمهات والأطفال الرُضّع، وفي إتاحة سُبل المياه النظيفة والمرافق الصحية، مع مواصلة برامج التحصين والمكافحة الطبية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسُل.

ويحثّ المجلس الوطني للمرأة في بريطانيا العظمى على فرض حظر عالمي شامل على ممارسات الختان وتزويج الأطفال.

وبالنسبة للمستقبل فإن مواصلة نجاح الأهداف الإنمائية للألفية يرتبط جليّاً بالوضع الذي تشغله النساء والفتيات في بلدانهن. وعندما تتعرّض مساهمتهن الممكنة للمجتمع إلى التهوين من قيمتها فإن الرفاه الاقتصادي لبلدهن يتأثّر، وهو ما يفرض مزيداً من التشديد على الاعتراف بما للمرأة والفتاة من حقوق الإنسان.